الكويت: قانون لإنقاذ الشركات المتعثرة

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

أكد مصدر حكومي كويتي، أن وزارة المالية تدرس مقترح قانون جديد لحماية الشركات المتعثرة من الإفلاس بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، التي سلطت الضوء على الأوضاع السيئة لمئات الشركات في القطاع الخاص الكويتي، بعد إعلان عشرات الشركات إفلاسها لعدم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها.

وقال المصدر في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إن القانون المرتقب على غرار قانون الاستقرار المالي الذي تم إقراره عام 2009، لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008، مشيرا إلى أن عدد الشركات المتعثرة بسبب جائحة كورونا بلغ نحو 344 شركة.

وأضاف أن مجلس الوزراء كلف وزير المالية براك الشيتان، بضرورة وضع حلول لإنقاذ شركات القطاع الخاص المتعثرة ومعالجة أوضاعها من خلال إجراءات وقرارات وقانون جديد لمعالجة تداعيات أزمة كورونا ودعم الشركات التي تواجه شبح الانهيار وعودة الاستقرار للاقتصاد.

وينص مقترح القانون، الذي اطلعت «العربي الجديد» على ضمان الدولة نسبة 50% من التمويل الجديد الذي تقدمه البنوك المحلية إلى الشركات المتعثرة في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي خلال خلال 3 أعوام وحتى عام 2022، على ألا يستخدم التمويل في أغراض المضاربة أو المتاجرة في العقارات أو الأوراق المالية أو لسداد المديونيات على الشركات المتعثرة قبل أزمة تفشي فيروس كورونا.

وقال مدير وحدة الأبحاث في المركز الدولي للدراسات الاقتصادية عبد العزيز المزيني لـ «العربي الجديد» إن الحكومة تأخرت في معالجة أوضاع الشركات المتعثرة التي تأثرت أعمالها بسبب الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة لمواجهة تفشي فيروس كورونا في الكويت، ووقف الأنشطة التجارية والأعمال، الأمر الذي أصاب الشركات وأصحاب الأعمال بالإحباط، مشيرا إلى أن القطاع الخاص بحاجة إلى تدخل حكومي لتجنيبه مخاطر الإنهيار.

وأوضح المزيني أن الشركات التي أعلنت عدم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها ستواجه تبعات قانونية خطيرة في حالة عدم إقرار قانون جديدة لحماية الشركات التي أعلنت إفلاسها وأصبحت غير قادرة على الصمود في وجه التحديات الراهنة، مشددا على ضرورة حماية الشركات التي تراكمت عليها الديون وتسوية أوضاعها من أجل دفع عجلة الانتاج والوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي.

وتأثرت غالبية شركات القطاع الخاص جراء أزمة تفشي كورونا، بسبب غلق الأنشطة الاقتصادية وفرض حظر التجول الجزئي والشامل فضلا عن الإجراءات الاحترازية التي تواصل السلطات العمل بها حتى الآن.

وكانت الحكومة قد أقرت خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية واستئناف الأنشطة الاقتصادية والأعمال تتضمن خمس مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى في الأول من يونيو/ حزيران الماضي، فيما تشهد الكويت في الفترة الحالية تطبيق المرحلة الثالثة من الخطة واستمرار حظر التجول الجزئي الذي يبدأ في التاسعة مساء وينتهي في الثالثة صباحاً.

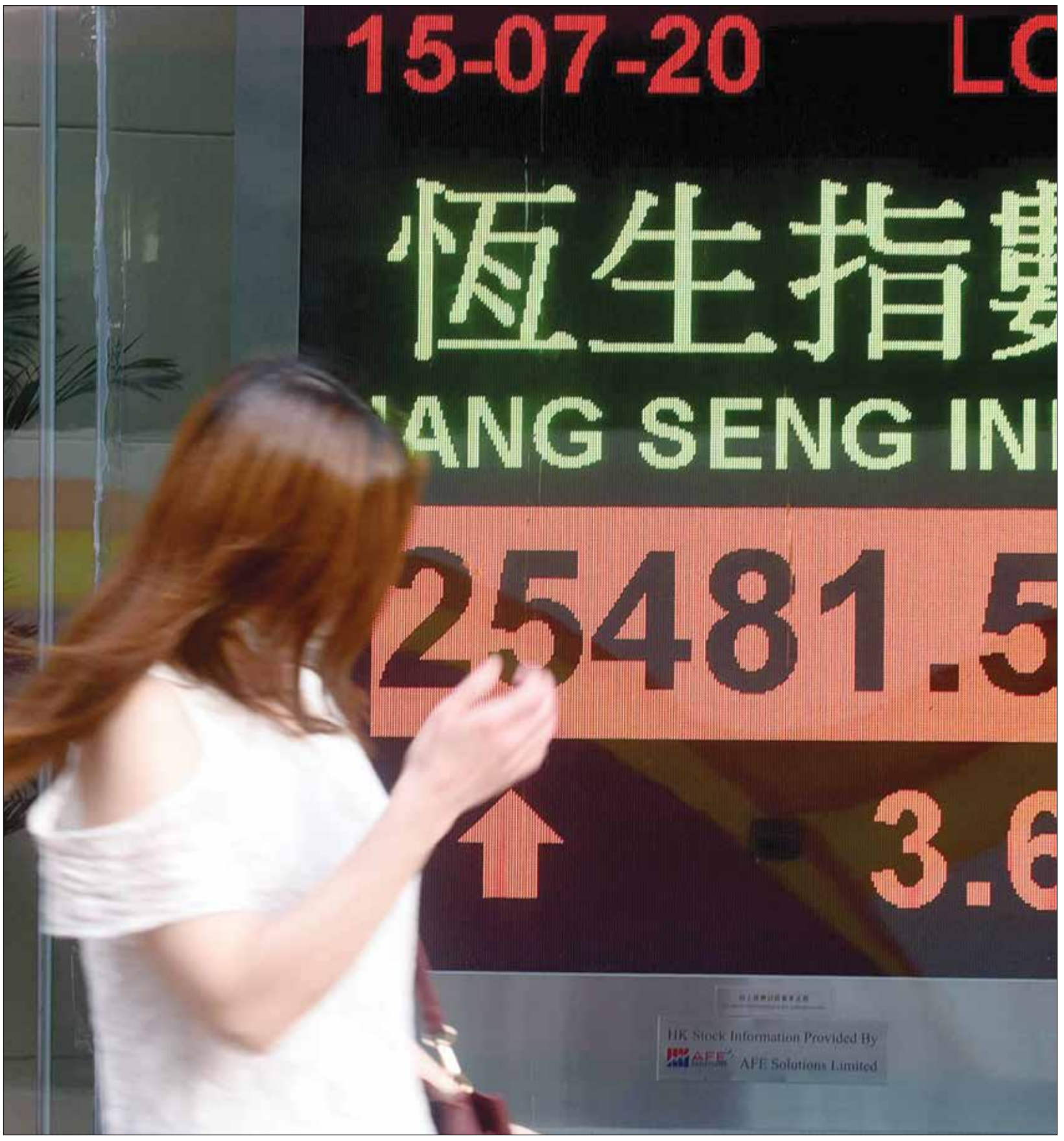

(Getty)

انتعاش التوظيف في الصين

شهدت الصين انتعاشاً مطرداً في الوظائف المضافة حديثًا في الأشهر الأخيرة، وسط احتواء وباء كورونا، وفقًا لوزير الموارد البشرية والضمان الاجتماعي تشانغ جي نان. وقال تشانغ في مقابلة مع وكالة أنباء شينخوا، أمس السبت، إن البلاد أوجدت حوالي مليون فرصة عمل في المناطق الحضرية شهرياً مؤخراً، مقارنة بـ 390 ألف وظيفة مضافة حديثاً في فبراير/شباط عندما ضرب الوباء البلاد بشدة. وفي النصف الأول من العام الجاري، أضافت الصين إجمالي 5,64 ملايين وظيفة حضرية، ما يمثل 63% من الهدف السنوي. وأشار الوزير إلى أن معدل البطالة الذي شمله الاستطلاع في المناطق الحضرية يتجه نحو الانخفاض من ذروة بلغت 6,2% في فبراير/شباط إلى 5,7% في يونيو/حزيران.

أخبار

كندا تردّ على الرسوم الأميركية

أعلنت كندا أنها تعتزم فرض رسوم جمركية على واردات الألمنيوم من الولايات المتحدة، في إطار المعاملة بالمثل. وقالت كريستيا فريلاند، نائبة رئيس الوزراء، في مؤتمر صحافي، الجمعة، إنهم سيردون «بسرعة

وحزم» على فرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 10% على واردات الألمنيوم من كندا. وأوضحت أن قيمة واردات بلادها من منتجات الألمنيوم الأميركية تبلغ 2,7 مليار دولار، مؤكدة أن الرسوم الكندية ستكون مفروضة في موعد أقصاه 16 أيلول/ سبتمبر القادم. وانتقدت فريلاند القرار الأميركي، واعتبرت أن عدم التفاهم التجاري بين الجانبين هو «آخر شيء يمكن توقعه في مرحلة يكافح فيها البلدان ضد وباء عالمي».

آلاف الوظائف مهددة في الخطوط البريطانية

يواجه حوالي 4 آلاف من العاملين في الخطوط الجوية البريطانية تهديد الفصل من وظائفهم، وذلك على خلفية انخفاض الطلب وقيود السفر الناجمة عن جائحة كورونا. وبالإضافة لآلاف الموظفين المتوقع فصلهم، يواجه موظفو الشركة الذين يحتفظون بوظائفهم تخفيضات في الأجور، وفقا لوكالة «أسوشييتد برس» الأميركية.

وفي السياق ذاته، اتهم اتحاد «يونيت» التجاري بالمملكة المتحدة الشركة بإجبار الموظفين على الخروج بسبب ما وصفه بـ «جشع الشركة»، بحسب الوكالة. وقال هوارد بيكيت، مساعد الأمين العام للاتحاد: «سوف يسجل (هذا اليوم) في تاريخ الشركة باعتباره اليوم الذي وضعت فيه مصالح مجلس الإدارة قبل ركابها وموظفيها».

تراجع عدد العاملين في عُمان

تراجع إجمالي عدد العاملين الأجانب في سلطنة عُمان بنحو 9,3% خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2019. وأظهرت بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس، أن التراجع تركز في العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 10,1% وبنسبة 6,2% في القطاع العائلي، بينما انخفض في القطاع الحكومي بنسبة 5,7%. وأوضحت أن عدد العاملين المقيمين في السلطنة بلغ في نهاية يونيو/ حزيران 1,58 مليون شخص، بينهم 1,25 مليون في القطاع الخاص، و277 ألفاً في القطاع العائلي الذي يشمل العاملين المقيمين لدى الأسر والأفراد وعلى نفقتهم الخاصة، فيما بلغ في القطاع الحكومي نحو 52 ألفاً.

تعديل قواعد التعامل في بورصة قطر

الدوحة ـ **العربي الجديد**

وافقت هيئة قطر للأسواق المالية على تعديل قواعد التعامل في بورصة قطر، بما يسمح بتسهيل عمليات الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية المطلوبة من الشركات المدرجة في البورصة بكفاءة ومرونة أكبر. وقالت الهيئة في بيان، أمس السبت، إن النظام الجديد، الذي يتيح الإفصاحات من خلال النظام الإلكتروني الموحد، من شأنه أن يوفر المعلومات في الشكل والوقت المناسبين، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوّر في جودة الإفصاح في بورصة قطر. من جهة أخرى، احتلّت بورصة قطر المرتبة الأولى عربياً من حيث الأداء، بعد أن تصدّرت الارتفاعات المُسجّلة في مؤشرات الأداء لشهر يوليو/ تموز الماضي، إذ ارتفع مؤشر السوق بنسبة 4,11%، ليصل إلى 9368,17 نقطة، مستفيداً من نشاط عدد من القطاعات خلال الشهر، من بينها قطاع الاتصالات، وفقاً للنشرة الشهرية لصندوق النقد العربي.

وحققت بورصة قطر مكاسب بلغت 28 مليار ريال (7,6 مليارات دولار) خلال تداولات الشهر الماضي، لتصل القيمة السوقية للأسهم إلى 548 مليار ريال (150,5 مليار دولار) مقابل 520 مليار ريال (142,8مليار دولار) في يونيو/ حزيران الماضي. وارتفعت قيم التداولات بنسبة 27% لتصل إلى 10,9 مليارات ريال، كما زادت أحجام التداول 28,8% لتصل إلى 6,7 مليارات سهم، وذلك من خلال تنفيذ 203 آلاف صفقة. وجاء ارتفاع السوق خلال الشهر الماضي بدعم من قطاع العقارات الذي سجّل نمواً نسبته 5,85%، يليه النقل بنسبة 5,55%، الاتصالات 5,08%، البنوك والخدمات المالية 4,21%، الصناعة 4%، والتأمين بنسبة 3,2%.

وكان المؤشر العام للبورصة قد أغلق على ارتفاع بنسبة 0,94% بنهاية تداولات جلسة الخميس، منهياً الأسبوع عند مستوى 9411,8 نقطة، وسط تداولات متوسطة من حيث الحجم والقيمة، وبلغت قرابة 464 مليون ريال (127,4 مليون دولار) على نحو 255,5 مليون سهم عبر تنفيذ 8240 صفقة.

يذكر أن 33 شركة مدرجة في بورصة قطر قد أفصحت عن نتائجها للنصف الأول من العام الجاري، وبلغ صافي أرباحها 15,45 مليار ريال، مقارنة بنحو 18,47 مليار ريال خلال النصف الأول من العام الماضي، بتراجع نسبته 16,3%، ومن المقرر أن تفصح 14 شركة عن نتائجها المالية للنصف الأول خلال الأسبوع الجاري.

مال وسياسة

لبنان تحت رحمة الدائنين

انفجار بيروت يضرب الاقتصاد المنهار

بات لبنان أقرب من أي وقت مضى الى الوقوع تحت وصاية الدائنين والمانحين، بعد أن ضرب انفجار مرفأ بيروت، الاقتصاد المكروب، ناسفا امالي اللبنانيين في تجاوز محنتهم المعيشية الناجمة عن تردي الاوضاع المالية للبلد الذي سقط في ازمة ديون غير مسبوقة

بيروت ـ **العربي الجديد**

عقد انفجار مرفأ بيروت، يوم الثلاثاء الماضي، المشهد الاقتصادي في لبنان المكروب بالأساس بسبب أزمة ديونه غير المسبوقة، بينما من المرجح الآن تفاقم الأوضاع، حيث يرجح أن ينكمش الاقتصاد بمثلي المعدل المتوقع سابقا للعام الحالي، مما سيزيد صعوبة تدبير التمويل الذي يحتاجه البلد للوقوف على قدميه من جديد. ويقول الاقتصاديون إن الانفجار، الذي دمر الميناء الرئيسي للدولة والحق أضراراً بأجزاء كبيرة من المرافق التجارية لبيروت، قد يفضي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% إلى 25% هذا العام، ليتجاوز بكثير توقعا حديثا من صندوق النقد الدولي لتراجع نسبته 12% بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية المتفاقمة.

وتشير تقديرات المسؤولين اللبنانيين إلى أن الخسائر الناجمة عن الانفجار، الذي أودى بحياة نحو 150 شخصا وأصاب الآلاف فضلا عن تشريد عشرات الآلاف، قد تصل إلى مليارات الدولارات. بينما يترقب اللبنانيون مؤتمراً للمانحين من أجل لبنان، عبر دائرة تلفزيونية، دعا إليه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، اليوم الأحد، في الوقت الذي تحتشد فيه الدول لإعادة إعمار بيروت. وسيسعى المؤتمر، الذي ستشارك الأمم المتحدة في رعايته، إلى الحصول على تعهدات من مشاركين، من بينهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ومن المتوقع أن يقرر المؤتمر كيفية توزيع المساعدات، بحيث يستفيد منها الشعب مباشرة. وزار ماكرون بيروت، يوم الخميس الماضي، ووعد الحشود اللبنانية الغاضبة بأن المعونات التي ستخصص لإعادة بناء المدينة لن تسقط في «أيد فاسدة». وأثناء زيارته لبيروت، أكد ماكرون أنه لن يتم تقديم أي مساعدة مالية للحكومة، للمساعدة في تخفيف الأزمة المالية المتفاقمة دون إصلاحات جوهرية، موضحا بعد لقائه القادة السياسيين أن «هناك حاجة إلى خلق نظام سياسي جديد في لبنان»، داعيا إلى إصلاح شامل للنظام وإصلاحات عاجلة في جميع القطاعات.

لكن محللين يرون أن المساعدات المشروطة تضع لبنان تحت وصاية المانحين، كما تفسح المجال أمام الدائنين الحاليين أيضا لفرض شروطهم مقابل الحصول على مستحقاتهم التي غالبا ما ستكون من المساعدات المرتقبة. وكانت أزمة مالية، قد أجبرت لبنان بالفعل على الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد في مايو/ أيار من العام الحالي، بعد أن تخلف عن سداد ديونه بالعملة الصعبة، لكن تلك المحادثات تعثرت في غياب الإصلاحات الحكومية وشروط للصندوق يصفها بعض المحللين بالقاسية. وعقد الانفجار عملية إعادة هيكلة الديون المتعثرة. وقال دائن أجنبي رفض ذكر اسمه بحسب رويترز إن «الاحتمالات أكثر سوءا من ذي قبل... تسلط الحلقة الضوء على مدى ضعف حالة الحكم في لبنان». وحتى قبل الانفجار، لم تكن عملية إعادة هيكلة الديون قد بدأت من الأساس، إذ لم يتواصل المستشار المالي للحكومة لازارد حتى الآن مع الدائنين بشكل كامل، نظراً لتعليق محادثات مع صندوق النقد بشأن التمويل. ورغم إبداء التعاطف الواسع مع لبنان هذا الأسبوع، فقد لوحظ غياب أي التزامات بتقديم المساعدة حتى الآن، عدا عن الدعم الإنساني الطارئ، في غضون ذلك تبدي دول الخليج، التي سبق أن مدت يد العون للبنان، عزوفا عن المساعدة في إنقاذ بلد، لحزب الله المدعوم من إيران نفوذ قوي فيه. وقال جيسون توفي، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كابيتال إيكونوميكس، وفق وكالة رويترز، أمس السبت إنه «من المستبعد للغاية أن يتمكن لبنان من تدبير التمويل الذي يحتاجه للتغلب على مشاكله الاقتصادية العميقة. وبلغت الأزمة المالية اللبنانية مرحلة حرجة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في ظل تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال واندلاع احتجاجات ضد الفساد وسوء الإدارة، بينما حدت أزمة في العملة الصعبة بالبنوك لفرض قيود صارمة على سحب السيولة وتحويل الأموال إلى الخارج. وجدد الانفجار الضغط على الليرة اللبنانية، التي جرى تداولها بنحو 8300 ليرة للدولار في السوق السوداء عقب الانفجار، مقارنة مع ثمانية آلاف قبله، حسبما قال متعاملون. ويتوقع الاقتصاديون مزيداً من التآكل في القوة الشرائية للعملة، التي فقدت نحو 80% من قيمتها منذ أكتوبر/ تشرين الأول وسط تضخم فلكي يتجاوز 56%، مما يؤجج التوترات الاجتماعية. ويقول الاقتصاديون إن الإصلاحات الأشد إلحاحا التي يجب تطبيقها لاستئناف المحادثات مع صندوق النقد، تشمل معالجة عجز الميزانية الجامح وتنامي الديون والفساد المزمن. وقال باترك كوران، كبير الاقتصاديين بشركة تليمر للأبحاث في بريطانيا: «نرى أن الانفجار قد يؤخر عملية الإصلاح في ظل محاولة الحكومة التنصل من المسؤولية، مما سيؤدي إلى تآكل رأس المال السياسي الضروري لإجراء إصلاحات صعبة، لكن الحاجة تشتد لها».

الانفجار يهوي بالعملة لتصبح قيمتها نحو 8300 ليرة للدولار الواحد

ويقول رجال الأعمال والاقتصاديون إن الميناء الذي يعد أحد أكبر موانئ شرق المتوسط، والذي تتوجه 40% من شحناته العابرة إلى سورية ومنطقة الشرق الأوسط، فقد بالفعل إيرادات وأعمالا منذ الانفجار لصالح موانئ منافسة، مع قيام شركات النقل البحري بتحويل اتجاه شحنات. وقال جواد العناني، الاستشاري الاقتصادي الإقليمي والنائب الأسبق لرئيس الوزراء الأردني: «اتضح أن الميناء هو نقطة ضعف (لبنان). الاعتماد عليه كان أكبر مما ينبغي، لذا عندما لحقه الدمار اتضح أنه كان كعب أخيل». ويقول كمال حمدان، مدير مؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت، إن «النظرة المستقبلية تبعث على الاكتئاب، في ظل الصراعات الدائرة بين طبقة سياسية غير متوافقة على سبيل للخروج من الأزمة وغير مستعدة لتناول الدواء المر».

ماكرون خلال زيارته بيروت (الأناضول)

مالية

المصريون ساخطون من فواتير الكهرباء

القاهرة ـ **منعم سداوي**

تسببت فواتير الكهرباء الجديدة في مصر، في حالة من السخط بعد تطبيق الحكومة زيادة جديدة في الأسعار، حيث لم تعد الشكوى مقتصرة على الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، بل امتدت إلى الطبقة المتوسطة وما يمكن وصفهم بالميسورين أيضا الذين أعربوا عن غضبهم من الارتفاع الحاد في قيمة الفواتير.

ومطلع الشهر الجاري، أعلن المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أيمن حمزة، بدء تحصيل فواتير الاستهلاك المنزلي، وفق الزيادات الجديدة التي أقرتها الوزارة لتراوح بين 18% و30% حسب شريحة الاستهلاك خلال يوليو/تموز الماضي.

وأعرب مواطنون، عن استيائهم من ارتفاع قيمة الفواتير في ظل ظروف معيشية صعبة ناجمة بالأساس عن تداعيات جائحة فيروس كورونا التي تسببت في تراجع مداخيل الكثيرين.

«العربي الجديد» التقت عددا من المواطنين، حيث أكد رضا محمود الذي يعمل موظفاً بإحدى الجهات الحكومية في العاصمة القاهرة، أنه فوجئ بأن فاتورة أغسطس/ آب تصل إلى 402 جنيه (25,2 دولاراً) بينما كان أعلى مبلغ قد دفعه خلال الأشهر الثلاثة الماضية نحو 220 جنيها، رغم أنه ليس لديه تكييف وكل ما يملكه ثلاث مراوح يتم تشغيلها على فترات بسبب حرارة الجو. كما قال عادل عبد الرحيم، الذي يعمل بالأجر اليومي، إن فاتورته قفزت بشكل جنوني إلى 500 جنيه.

ويحاول الكثير من المحصلين تجنب النقاشات مع المواطنين الغاضبين بسبب ارتفاع قيمة الفواتير. وقال احد المحصلين الذي فضل عدم ذكر اسمه :» نحن كمحصلين لا ذنب لنا في أي شيء، عملنا ينحصر في تحصيل قيمة الفواتير، وفي حالة عدم الدفع يقتصر دورنا على إبلاغ الشركة ويتم بعدها اتخاذ الإجراءات اللازمة»، لافتا إلى أنه في حالة عدم الدفع لمدة شهرين يتم التحفظ على العداد، وفي حالة الدفع يتم استبدال العداد القديم بآخر إلكتروني مسبق الدفع.

وتعاني أغلب الأسر المصرية من تفاقم الأعباء المعيشية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، في يونيو/ حزيران 2014. وفرضت الحكومة زيادات كبيرة، ومتوالية، في أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى إقرار ضريبة «قيمة مضافة» على مختلف السلع والخدمات، وإلغاء دعم المواد البترولية تدريجياً، فضلاً عن تحرير سعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي، وسبّب موجات غلاء متعاقبة، ومعدلات تضخم قياسية.

نسبة الزيادة تتراوح بين 18% و30% حسب شريحة الاستهلاك

خدمات

شركات الطيران الليبية تطلب الإنقاذ

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

طالبت شركات الطيران الليبية حكومة الوفاق الوطني بالتدخل لإنقاذها من الإفلاس، بسبب الخسائر الناجمة عن جائحة فيروس كورونا والصراعات المسلحة المستمرة التي أدت إلى خروج معظم الطائرات عن الخدمة.

وقال محمد قنيوة، الناطق باسم الخطوط الليبية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن خسائر الشركة تناهز 380 مليون دينار (271,5 مليون دولار) منها 110 ملايين دينار بسبب جائحة كورونا و270 مليون دينار بسبب الحرب الأخيرة على العاصمة طرابلس من قبل قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والتي تسببت في إصابة طائرتين في مطار معيتيقة وتضرر مكاتب فنية للشركة.

وكانت الشركة تمتلك أسطولاً جوياً يبلغ 24 طائرة خلال عام 2010، إلا أن الصراعات المسلحة منذ ذلك الحين والحرب الأخيرة من قبل حفتر تسببت في خسارة معظم الأسطول، حيث لم يعد لدى الشركة سوى ثلاث طائرات، وفق قنيوة. وتكبدت الشركة خسائر بنحو 340 مليون دينار العام الماضي 2019، ونحو 273,5 مليون دينار في 2018، بحسب تقارير صادرة عن ديوان المحاسبة، وهو أعلى هيئة رقابية في الدولة. وتعد الخطوط الليبية واحدة من ست شركات طيران حكومية تتبع الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة، التي تضم أيضاً الليبية للخدمات الأرضية، والليبية للتموين، والمتحدة للطيران، والخطوط الأفريقية، والخطوط الجوية العربية الليبية. وقال معز بن إسماعيل، مدير العلاقات في شركة الخطوط الأفريقية لـ«العربي الجديد»، إن الشركة كانت تمتلك أسطولاً مكوناً من 13 طائرة، بينما أضحى يقتصر الآن على طائرتين فقط. وأضاف «خاطبنا جميع الجهات من حكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي بشأن ضرورة التدخل ومعالجة أوضاع الشركة ولكن لم يصلنا رد». ووفق تقرير لديوان المحاسبة، فإن الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة تعاني من خسائر مالية متلاحقة، محذراً من تعرضها للإفلاس في ظل استنزاف رأسمالها لعدم تحقيق إيرادات. وكشف التقرير الصادر مؤخراً واطلعت عليه «العربي الجديد» أن إيرادات الشركة خلال الفترة من 2013 إلى 2017 بلغت نحو 630 مليون دينار، بينما مصروفاتها وصلت إلى 2,5 مليار دينار بخسائر 1,87 مليار دينار. وقال حسين عبد الجليل، الخبير في مجال الطيران، إن شركات الطيران تعاني منذ سنوات من ضائقة مالية مع الديون المتراكمة عليها وهي بحاجة إلى إعادة هيكلة بشكل عاجل. وأضاف عبد الجليل لـ«العربي الجديد» أنّ وضع الشركات في غاية الصعوبة، في ظل تضرر الأسطول بسبب الحرب وعدم وجود أي خطة لإنقاذها من الإفلاس الذي يلاحقها، لا سيما مع استمرار الحظر الجوي بسبب تفشي جائحة كورونا ومعاناة الشركات من التكدس الوظيفي.

خسائر فادحة لشركات الطيران بسبب الحرب (فرانس برس)

تحقيق

تونس مهددة بالظلام

غلق منشآت النفط ينذر بتوقف محطات الكهرباء

باتت تونس مهددة بالظلام، في ظل استمرار غلق منشآت نفطية حيوية في محافظة تطاوين جنوب البلاد من قبل محتجين مطالبين بتحسين الظروف المعيشية والتشغيل، بينما تعد هذه المنشآت رافدا رئيسيا لمحطات الكهرباء

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتزايد التحذيرات في تونس من دخول البلاد في عتمة، جراء انقطاع التيار الكهربائي، في ظل استمرار محتجين في غلق منشآت نفطية حيوية في محافظة تطاوين جنوب البلاد، فضلا عن عدم القدرة مالياً على استيراد المزيد من الوقود من الخارج لتشغيل محطات الكهرباء.

ورجح حامد الماطري، المستشار في ديوان وزير الطاقة والمناجم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تصل تونس إلى مرحلة الانقطاع المتكرر في الكهرباء خلال الفترة المقبلة، بسبب غلق محطة الضخ الرئيسية في تطاوين، منذ منتصف يوليو/تموز الماضي. وبدأت مؤسسات القطاع العام في المحافظة في الإضراب مطلع يونيو/حزيران الماضي، للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، قبل أن يمتد إضراب العاملين إلى القطاع الخاص ويصل إلى الشركات النفطية الثلاث «إيني» الإيطالية و«توتال» البريطانية و«أوكسي» الأميركية.

ويؤثر الإضراب على إنتاج النفط، ما يزيد العجز في هذا المجال في البلد الذي يعتمد بالأساس في تدبير معظم احتياجاته على الاستيراد، فضلا عن تراجع العائدات المتأتية من الضرائب التي تدفعها الشركات النفطية للدولة.

وأشار الماطري إلى تعرض تونس لخسائر كبيرة بسبب الإضراب، لافتا إلى فقد أكثر من 50% من إنتاج الغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه شركة الكهرباء الحكومية.

وأكد أن 97% من إنتاج الكهرباء يأتي من الغاز الطبيعي المنتج محلياً والمستورد من الجزائر، مشيراً إلى أن خسارة الإنتاج المحلي يزيد عجز ميزان الطاقة ويزيد الطلب على الواردات الجزائرية، بينما ليس لدى تونس الإمكانيات لاستيراد المزيد من الغاز نتيجة تراكم الديون المستحقة لشركة سوناطراك الجزائرية. وأضاف أن التداعيات الناجمة عن الإضراب قد تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي ودخول البلاد في حالة من العتمة، نتيجة عدم قدرة شركة الكهرباء على تلبية الطلب، والذي يبلغ ذروته في هذه الفترة.

وقال الماطري إن تونس لم تتمكن من دفع ديونها للشركات المزودة للطاقة سواء التي تعمل في تونس أو سوناطراك الجزائرية، نتيجة الصعوبات المالية العامة للدولة، وتراجع إتاوة (رسوم) مرور أنبوب الغاز الإيطالي عبر تونس، فضلا عن الشلل الذي سببه إضراب شركات النفط في تطاوين.

وفي يونيو/حزيران الماضي، أبرمت شركة الكهرباء والغاز الحكومية اتفاقا مع «سوناطراك» يقضي بتمديد عقد توريد الغاز إلى تونس حتى عام 2027. وستزيد سوناطراك بمقتضى الاتفاق المعمول به منذ مارس/آذار 1997، الكميات التي تحصل عليها السوق التونسية بنسبة 20% لمواجهة الارتفاع المتوقع في الاستهلاك.

وقال مسؤول في شركة الكهرباء والغاز لـ«العربي الجديد» إن الشركة تواصل تأمين خدمة الكهرباء من دون أن يكشف عن مستوى العجز الذي سببه غلق محطة ضخ الوقود في تطاوين.

وأضاف أن الشركة تعوّل على الدعم المالي من الحكومة لتجاوز وضعها الصعب، لافتا إلى أن مستحقات الشركة لدى الدولة وصلت إلى مليارَي دينار (714 مليون دولار).

والأربعاء الماضي، حذّر راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة ورئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان)، من خطر انقطاع الكهرباء والمياه عن المواطنين، وعدم توفر الأجور في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها تونس، وأرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما ثقافة الإقصاء التي تجعل التونسيين مشغولين بالصراع في ما بينهم، وتدهور ثقافة العمل.

وبالإضافة إلى الشلل التام في قطاع الطاقة وتهديدات قطع الكهرباء في البلاد، لا يزال قطاع الفوسفات تحت وطأة الاحتجاجات الاجتماعية التي تسببت بدورها في توقف تام لشركة المجمع الكيميائي التونسي وإعلانه القوة القاهرة.

ويخشى متعاملون اقتصاديون من تأثيرات إضرابات الطاقة على أنشطتهم الحيوية، بعد تحذيرات من مؤسسات الطاقة بإمكانية عدم توفير المحروقات (المنتجات البترولية) مستقبلا، بسبب عدم حصولها على مستحقاتها من الدولة وعجزها عن مواصلة العمل. وأكد المتعامل الاقتصادي قيس فرحات، أن شركات نفطية أجنبية أخطرت المتعاملين الاقتصاديين بإمكانية قطع تزويدهم بالمحروقات نتيجة تراكم ديونها، مهددة باللجوء إلى التحكيم الدولي لتحصيل مستحقاتها.

وقال فرحات لـ«العربي الجديد» إن الوضع في تونس بات مقلقاً، وشلل قطاع الطاقة قد يلقي بظلاله قريباً على كل الأنشطة الحيوية في البلاد، التي تكابد بالأساس من أجل مواصلة العمل في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها الدولة.

وأكد ضرورة معالجة كل الملفات الاجتماعية التي تسبب الاحتقان والإضرابات بشكل سريع، واستئناف العمل في قطاعي الفوسفات والبترول لمنع البلاد من الوصول إلى الإفلاس والدخول في دوامة قطع الخدمات الحيوية على المواطنين ومنها الماء والكهرباء.

والخميس الماضي، طالب محافظ البنك المركزي مروان العباسي التونسيين بالمزيد من العمل والإنتاج، داعيا من يمتلك الإمكانيات إلى الاستهلاك، خاصة استهلاك المواد التونسية لتحريك الاقتصاد.

وتعهد محافظ البنك المركزي، في تصريح لإذاعة محلية، بتوفير رواتب التونسيين لأشهر أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول.

وتشهد تونس احتجاجات وإضرابات متكررة منذ عشر سنوات للمطالبة بالتشغيل، وبلغت نسبة البطالة، وفق آخر بيانات رسمية لمعهد الإحصاء الحكومي، 15,5% خلال الربع الأول من العام الجاري.

وجاءت تداعيات فيروس كورونا الجديد لتزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فيما أعلنت الحكومة، نهاية يونيو/ حزيران الماضي، أن الدولة ستطلق مشاريع كبرى بقيمة 5,5 مليارات دينار (مليارا دولار)، في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي، من بينها مشاريع بقيمة 3 مليارات دينار ستنفذها الدولة، وأخرى بقيمة 2,5 مليار دينار ستنفذ في إطار شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ضمن مجموعة تدابير أخرى جرى الإعلان عنها سابقا للحد من الآثار الاقتصادية للوباء.

لكن الأزمة السياسية التي تشهدها الدولة تعطل خطط إنعاش الاقتصاد الذي خرج منهكا من جائحة كورونا عقب انكماش الاقتصاد بنحو 6,5% وفقدان أكثر من 270 ألف تونسي وظائفهم، فضلا عن تفاقم الدين العام للبلاد وشح الموارد الذاتية. ومنتصف يوليو/تموز الماضي، أعلن وزير المالية، نزار يعيش، عن عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق نسبة النمو المتوقعة سابقا بـ1,7%، مشيرا إلى أن مداخيل الدولة الذاتية المتأتية من الموارد الجبائية تراجعت بنسبة 4,6% مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، مسببة فجوة في الموازنة بنحو 5 مليارات دينار، وتوسع عجز الميزانية إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ3% في التوقعات السابقة.

ورجح يعيش أن ترتفع نسبة المديونية الخارجية إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 71% تم تقديرها في قانون مالية 2020 (الموازنة) في وقت سابق.

85 %

توقع وزير المالية التونسي، نزار يعيش، ارتفاع نسبة المديونية الخارجية الى 85% من اجمالي الناتج المحلي خلال العام الجاري بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، مقابل 71% تم تقديرها سابقا في قانون مالية 2020 (الموازنة).

97 % من إنتاج الكهرباء يعتمد على الغاز المنتج محليا والمستورد

نسبة البطالة بلغت 15,5% خلال الربع الأول من العام الجاري

شركة الفوسفات الحكومية تستعيد بعض الإنتاج

استأنفت شركة فوسفات قفصة الحكومية إمداد عملائها من مُصنّعي الأسمدة الكيميائية بمادة الفوسفات، بعد توقّف دام أسابيع بسبب اعتصامات ينفذها محتجون يطالبون بالتوظيف. وقال المدير المركزي للإنتاج في الشركة، خالد الورغي لوكالة الأنباء التونسية، إن 7500 طن من الفسفات التجاري تم شحنها يوم الخميس من قفصة، عن طريق القطارات والشاحنات إلى معامل المجمع الكيميائي التونسي في قابس وإلى الشركة التونسية الهندية لصنع الأسمدة في مدينة الصخيرة. وقادت السلطات الجهوية في الأيام القليلة الماضية سلسلة من جلسات الحوار مع ممثلي المعتصمين، الذين تسبّبت احتجاجاتهم في قطع تزويد مصانع تحويل الفوسفات إلى أسمدة، وهي جلسات أفضت إلى رفع الاعتصامات على مستوى خطوط السكك الحديدية في قفصة. وأكد الورغي أن نسق إمداد معامل المجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية لصنع الأسمدة بالفوسفات التجاري سوف يرتفع في الأيام القادمة، وخاصة في حال تمكنت شركة فوسفات قفصة من استئناف الإنتاج من الوحدات الواقعة في منطقة المظيلة بالمحافظة أيضاً، حيث يستمر محتجّون في منع نقل الفوسفات إلى مصنّعي الأسمدة.

محتجون يغلقون منشآت نفطية في تطاوين (فرانس برس)